المجلة العلمية لكلية الآداب مج 13، ع 2 (2024) 247 – 263
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

موقف بريطانيا من النزاع بين السلطنة والإمامة في عُمان 1955-1970م

رضا حامد السيد حمام [1] نبيل عبد الحميد سيد أحمد[2] محمد محمود محمود الدودانى[3]
[1] طالب دكتوراه، [2] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، [3] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد - قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة دمياط

المستخلص

كانت سلطنة عُمان تتمتع بأهمية سياسية وعسكرية واقتصادية بالنسبة لبريطانيا، بحكم موقعها الجغرافي المتميز؛ حيث كانت مركزًا لتموين السفن القادمة من الهند والذاهبة إليها، كما أنها كانت حلقة وصل مهمة في الطرق من عدن إلى الكويت، كما اتخذت بريطانيا من تحالفها مع سلاطين مسقط قاعدة لضرب القوى الأوروبية التي تحاول السيطرة على الخليج العربي، وازدادت هذه الأهمية مع ظهور بوادر واحتمالات لاكتشاف النفط والغاز فيها، ونظرًا لذلك فقد حرصت بريطانيا على دعم نفوذ سلاطين عمان ضد الأخطار الخارجية، وكانت قضية النزاع بين السلطنة والإمامة من أخطر القضايا التي هددت وحدة السلطنة، فبالرغم من استقرار الأمور نسبيًا بين السلطنة والإمامة عقب توقيع معاهدة "السيب" عام 1920م، والتي رسخت لمبدأ الانفصال، بأن يكون أحدهما منفصلًا عن الآخر، فالسلطان منعزل عن الإمامة وساكن في عاصمته مسقط، والإمام منفصل عن السلطان في عاصمته نزوى، بالرغم من ذلك فإن ظهور النفط دفع السلطان ومن خلفه بريطانيا إلى السعي لتوحيد عُمان، مما أدى إلى اندلاع مسلح منذ عام 1955م، استمر خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، خاصة وأن الإمام غالب بن علي الهناوي كان يسيطر على المناطق الداخلية في عُمان.ونتيجة لذلك قدمت بريطانيا دعمًا غير محدود للسلطان سعيد بن تيمور للقضاء على نفوذ الإمامة، ومن ثم يتناول هذا البحث موقف بريطانيا من النزاع بين السلطنة والإمامة في عُمان بين عامي 1955 و 1970م، ودور بريطانيا في دعم السلطان عسكريًا وسياسيًا، وكذا دورها في دعم موقف السلطان في الأمم المتحدة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على ملفات وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة (Foreign Office) والتي يرمز إليها بـ (F.O.)، وغيرها من المراجع العربية والأجنبية التي أسهمت في إذكاء البحث.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، السلطان، الإمام، مسقط، نزوى.

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــــتلام المقالـــــة: 3 / 6/ 2023
تاريخ استلام النسخة النهائية: 2023/6/23
تاريخ قبـــــول المقالـــــــة: 2023/7/15

Scientific Journal of Faculty of Arts 13 (2) 2024, 247 – 263
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Britain's position on the conflict between the Sultanate and the Imamate in Oman 1955-1970 AD

Reda Hamed Al-Sayed Hammam [1] Nabil Abdel Hamid Sayed[2] Mohamed Mahmoud Al Dodany[3]

[1] Ph. D. Student-History [2] Professor of s Modern and Contemporary History [3] Assistant Professor of Modern and Contemporary History- History Department - Faculty of Arts - Damietta University

Abstract

The Sultanate of Oman enjoyed political, military and economic importance to Britain, by virtue of its distinguished geographical location. Where it was a center for supplying ships coming from and going to India, and it was an important link on the roads from Aden to Kuwait, and Britain took its alliance with the Sultans of Muscat as a base to strike the European powers trying to control the Arabian Gulf, and this importance increased with the emergence of signs and possibilities to discover oil and gas there.In view of this, Britain was keen to support the influence of the Sultans of Oman against external dangers, and the issue of the conflict between the Sultanate and the Imamate was one of the most serious issues that threatened the unity of the Sultanate. That one is separate from the other, as the sultan is isolated from the imamate and resides in his capital, Muscat, and the imam is separated from the sultan in his capital, Nizwa. However, the emergence of oil prompted the sultan and Britain behind him to seek the unification of Oman, which led to an armed outbreak since 1955 AD, which continued during the period The fifties and sixties of the twentieth century, especially since Imam Ghalib bin Ali al-Hinawi controlled the interior regions of Oman.As a result, Britain provided unlimited support to Sultan Said bin Taimur to eliminate the influence of the Imamate, and then this research deals with Britain's position on the conflict between the Sultanate and the Imamate in Oman between 1955 and 1970 AD.

Keywords: illegal immigration, Egyptian e-newspapers.

Article history:
Received 3/6/2023
Received in revised form 23/6/2023
Accepted 15/7/2023

المقدمة

كانت بريطانيا من أهم القوى التي عملت على ترسيخ نفوذها في منطقة الخليج العربي، وإزاحة المنافسين عنها حتى تمكنت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914- 1918م) من الانفراد بشئون المنطقة، وفرض هيمنتها عليها، ومع اكتشاف النفط ازداد تمسك بريطانيا بالخليج العربي خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945م)، واستمر هذا التفوق حتى نهاية فترة الستينيات من القرن العشرين؛ حيث كانت بريطانيا تعتبر منطقة الخليج العربي بمثابة منطقة مغلقة لنفوذها.

ونظرًا للأهمية السياسية والعسكرية والاقتصادية لمسقط، بحكم موقعها الجغرافي المتميز؛ حيث كانت مركزًا لتموين السفن القادمة من الهند والذاهبة إليها، ومخزنًا مهمًا للبضائع، كما أنها كانت حلقة وصل مهمة في الطرق من عدن إلى الكويت، كما اتخذن بريطانيا من تحالفها مع سلاطين مسقط قاعدة لضرب القوى الأوروبية التي تحاول السيطرة على الخليج العربي، وازدادت هذه الأهمية مع ظهور بوادر واحتمالات لاكتشاف النفط والغاز فيها.

ونظرًا لذلك فقد حرصت بريطانيا على دعم نفوذ سلاطين عمان ضد الأخطار الخارجية كـ النزاع على واحة البريمي مع السعودية، والأخطار الداخلية، والتي كان من أبرزها موضوع البحث (النزاع بين السلطنة والإمامة)، فبالرغم من استقرار الأمور نسبيًا بين السلطنة والإمامة عقب توقيع معاهدة "السيب" عام 1920م، والتي رسخت لمبدأ الانفصال، بأن يكون أحدهما منفصلًا عن الآخر، فالسلطان منعزل عن الإمامة وساكن في عاصمته مسقط، والإمام منفصل عن السلطان في عاصمته نزوى، بالرغم من ذلك فإن ظهور النفط دفع السلطان ومن خلفه بريطانيا إلى السعي لتوحيد عُمان وضم الداخل إلى حكم السلطان، مما أدى إلى اندلاع مسلح منذ عام 1955م.

ويبدأ البحث بعام 1955م كبداية له؛ حيث إنه العام الذي شهد بداية النزاع المسلح بين الإمامة والسلطان، وينتهي في عام 1970م؛ حيث إنه العام الذي شهد وصول السلطان قابوس إلى الحكم، وما تبع ذلك من إيقاف عرض القضية على الأمم المتحدة، واستقرار الإمام غالب بن علي الهناوي وزعماء الإمامة في المنفى.

ويناقش هذا البحث موقف بريطانيا من الصراع على السلطة بين القبائل العُمانية التي تسكن في الداخل العماني والتي تتبع سلطة الإمام الديني، والسلطان العُماني الذي يسكن المناطق الساحلية ، والجهود التي بذلتها بريطانيا لمساعدة سلطان مسقط في القضاء على الإمامة على الصعيد العسكري من خلال تزويده بقوات ومعدات عسكرية، والدبلوماسي من خلال دعم موقف السلطان في الأمم المتحدة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على ملفات وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة (Foreign Office) والتي يرمز إليها بـ (F.O.)، كما اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من المراجع العربية والأجنبية التي ساعدت في إكمال جوانب النقص التي لم تفِ بها الوثائق، وأسهمت في إذكاء البحث.

كانت مشكلة النزاع بين نظام السلطنة والإمامة إحدى المشكلات التي أنهكت قوة السلطنة، واستنزفتها عسكريًا وماديًا منذ بداية القرن العشرين، وبالرغم من استقرار الأمور نسبيًا بين السلطنة والإمامة عقب توقيع معاهدة "السيب" عام 1920م، والتي رسخت لمبدأ الانفصال، بأن يكون أحدهما منفصلًا عن الآخر، فالسلطان منعزل عن الإمامة وساكن في عاصمته مسقط، والإمام منفصل عن السلطان في عاصمته نزوى، فإنها لم تضع تحديدًا واضحًا لحدود مسقط أو حدود عُمان، ولكن ذلك التقسيم لم يأخذ شكلًا متعارفًا عليه من الناحية القانونية وإنما اتخذ شكلًا فعليًا بين العُمانيين أنفسهم[1].

ظلت العلاقات بين السلطنة والإمامة مستقرة حتى عام 1953م؛ حيث استأنفت شركات النفط البريطانية التنقيب عن النفط في داخل عُمان، إلا أن الإمام محمد بن عبد الله الخليلي رفض دخول الشركات البريطانية إلى مناطق نفوذه[2].

كانت بريطانيا تعمل على تهدئة الأوضاع كلما توترت بين السلطان من جهة والإمامة من جهة أخرى، إلا أن رفض الإمام

---

(1) ثابت غازي بدر: الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة في عمان 1913-1965م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2009م، ص62.

(2) Clements, F.A, Oman, The Reborn Land, London, 1980, p.52;
موسوعة عمان في الوثائق السرية البريطانية، المجلد الثالث، إعداد وترجمة: محمد بن عبد الله الحارثي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص678.

محمد الخليلي الامتيازات النفطية جعلها تنقم على الإمامة وتقف إلى جانب السلطان، خاصة بعد مطالبة الإمام بنصيب من أموال النفط المستخرج من الأراضي في داخلية عُمان، فقد بعث الإمام الخليلي برسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي روبرت هاي Robert Hay في عام 1953م، طالبًا منه نصيبه من النفط، إلا أن المقيم السياسي رفض طلبه عادًّا إياه تناقضًا مع معاهدة السيب, مؤكدًا له أن تلك المعاهدة لا تعطي مثل هذا الحق للإمام, وأنه ليس مستعدًا للنظر في الموضوع[1].

وفي مايو عام 1954م توفي الإمام الخليلي؛ فانتخب العُمانيون غالب بن علي الهناوي إمامًا جديدًا لهم، وقد أثار انتخابه إمامًا حفيظة سلطان مسقط سعيد بن تيمور، الذي كان يطمح إلى تولي الإمامة إلى جانب السلطنة، وجمع الزعامتين السياسية والدينية بيده، وأخذ يوزع الأموال على القيادات القبلية في داخلية عُمان, وبدأ يجري اتصالاته معهم وبخاصة الشيخ سليمان بن حمير، كما حاول أن يقنع الشعب العُماني أن منصب الإمامة يليق به، وأظهر تمسكه بالتعاليم الدينية وبث تلك الفكرة بين العُمانيين الذين رفضوها، نظرًا لطموحه الشخصي بالسيطرة على النفط الذي ظهر في عُمان الداخلية[2]

رحبت بريطانيا بتحركات السلطان خاصة بعد إعلان الإمام غالب استمراره على نهج سلفه، ولا سيما في رفضه دخول الأجانب والشركات البريطانية، فقد أرسل رسالة إلى القنصل العام البريطاني أعلن فيها رفضه تمركز موظفين بريطانيين في منطقة الدقم، ورد عليه القنصل أن الذين دخلوا المنطقة يمثلون شركة نفط بريطانية، وأن ذلك تم بموافقة السلطان[3].

أولًا- دور بريطانيا في المواجهات المسلحة بين السلطنة والإمامة:

التقت المصالح البريطانية ومصلحة السلطان للتخلص من الإمامة، وظل التوتر سائدًا بين الطرفين بين عامي 1954و 1955م، فاتهم السلطان الإمام بتدبير مؤامرة ضده، واصفًا إياه بأنه انتهك حقوق الاستقلال الذاتي التي يتمتع بها وفق معاهدة

---

(1) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1976م، ص269.

(2) جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص ص270-272.

(3) موسوعة عمان في الوثائق السرية البريطانية: مصدر سابق، ص ص678-680

السيب، وأصدرت وزارة خارجية السلطان في ديسمبر 1955م بلاغًا رسميًا طلبت فيه من الإمام التخلي عن منصبه الديني والاستسلام إلى القوات التي سيبعثها السلطان، وإلا فأنه سيعلن الحرب ضده، فأرسل السلطان قواته بعد أن أعاد ترتيبها مع البريطانيين الذين أمدوه بقوات عسكرية إضافية، ووضعت تلك القوة تحت قيادة الكولونيل "واترفيلد Water Field"، وكانت مزودة بسيارات مصفحة ومدعومة بالطائرات البريطانية[1].

وعلى الرغم من التحصينات والاتصالات التي أقامها الإمام مع شيوخ القبائل الذين أمدوه بالمقاتلين، فإنه لم يقم بأية مقاومة تذكر في عاصمته نزوى مما سمح لقوات السلطان المدعومة بريطانيًا بأن تدخل إليها في منتصف ديسمبر 1955[2].

خضع الإمام بعد ذلك للسلطان الذي أصدر بيانًا جعل فيه عُمان الداخلية تابعة لمسقط سياسيًا وإداريًا، وأعلن عن استبدال اسم بلاده باسم مسقط وعُمان، وفرض الإقامة الجبرية على الإمام بعدما أخذ عليه تعهدًا بألا يقوم بأية أعمال عسكرية ضده في المستقبل، في حين هرب طالب بن علي أخو الإمام غالب الذي كان قائدًا للقوات المسلحة التابعة للإمامة إلى المملكة العربية السعودية[3].

غير أن هذه الحملة لم تقض بشكل نهائي على الإمامة، ففي ظل الخلاف بين السعودية وسلطنة عمُان حول واحة البريمي، أخذت السعودية تشجع طالب بن علي أخا الإمام على مواجهة السلطان، فشكيل جيش التحرير العُماني في مدينة الدمام، وأقام معسكرًا خاصًا فيها، ونال الدعم المالي والعسكري والتجهيزات والتدريب من الحكومة السعودية ، وأخذ طالب بن علي يعمل على تهريب الأسلحة منذ نهاية عام 1956 وبداية عام 1957، وفي يونيو 1957م عاد طالب إلى عُمان من أجل إعلان هدفه وقيادة الانتفاضة[4].

وفي نفس الشهر اندلعت الانتفاضة في الجبل الأخضر بقيادة الإمام غالب وأخيه طالب وزعماء الجبل الأخضر، وقد أدى ذلك

---

(1) جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص ص276-277.

(2) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المشكلات العالمية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958م، ص324.

(3) ثابت غازي بدر: مرجع سابق، ص ص109-111.

(4) Skeet, Ian: Muscat and Oman the end of an era, Faber and Faber, London, 1974, pp.140-141.

إلى انسحاب قوات السلطان إلى منطقة فرق في نزوى، وأثناء الانسحاب ثارت القبائل التابعة للإمام في نزوي مما جعل قوات السلطان تتراجع إلى منطقة الفهود[1].

ونظرًا لموقف السلطان الحرج قررت بريطانيا مساعدته لاستعادة سيطرته، فأصدرت الأوامر باستعمال بعض وحدات سلاح الجو الملكي البريطاني ضمن خطة عامة تضمن عودة سيطرة السلطان على أواسط عُمان[2].

في غضون ذلك صرح رئيس الوزراء البريطاني في 22 يوليو عام 1957م أمام مجلس العموم البريطاني بأن الأوامر قد صدرت إلى الطائرات البريطانية بإلقاء قنابلها على مناطق عُمان الوسطى، كما أوعز إلى القوات الموجودة في شبه الجزيرة العربية باتخاذ أي عمل تراه ضروريًا لمساندة سلطان مسقط وعُمان، والذي عده من أصدقاء بريطانيا الحميمين[3].

وبدأت القوات تقصف مقرات الإمامة في نزوى وجميع المناطق المنتفضة، كما قامت الزوارق الحربية البريطانية بخفر الساحل بمنع وصول الإمدادات من رجال وسلاح إلى الداخل العُماني[4] .

سقطت نزوى في الثالث عشر من أغسطس 1957م تحت سيطرة القوات البريطانية العمانية المشتركة، ودخلت تلك القوات البالغ عددها ألفان وخمسمائة جندي نحو المدينة، وقامت أربع عشرة طائرة بريطانية من طراز فيتوم Vetum في الخامس عشر من الشهر نفسه ، بغارات متواصلة طيلة النهار على تحصينات العُمانيين ولا سيما في منطقتي تنوف وأزكى ، واشترك في إحدى تلك الغارات القائد العام للقوات البريطانية روبرت سون (Ropert son)، وفي اليوم نفسه أعلنت القوات البريطانية الموجودة في الخليج العربي بأن هناك ثلاث مدمرات بريطانية

---

(1)F. O., 371/126875, Paper Prepared by Intelligence Committee in the Situation in Muscat, 16 June 1957.

(2)F. O., 371/126875, telegram from F.O. to Bahrain, 18 June 1957.

(3)F. O., 371/126875, outward telegram from Commonwealth Relations Office to U. K. High Commissioners in many Countries, 22 July 1957.

(4)F. O., 371/126875, telegram from Bahrain to F.O., Specific Plans for air Strikes agreed with Sultan, 22 July 1957.

تحرس ساحل مسقط وعُمان ، ثم عقد اجتماع في لندن لمتابعة وبحث الموقف العسكري في عُمان[1].

ونتيجة للتدخل العسكري البريطاني بادرت دول الجامعة العربية بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي في 13 أغسطس 1957م تطالب فيها ببحث الاعتداء البريطاني المسلح الذي قامت به بريطانيا ضد الشعب العُماني وضد استقلال عُمان وسيادتها ووحدة أراضيها، مما جعل سلطان مسقط وعُمان يقدم احتجاجًا في 17 من الشهر نفسه، إلى مجلس الأمن عن طريق بريطانيا لبحث موضوع الإمامة، ووصفها بأنها جزءٌ من ممتلكات مسقط، وقد صوت المجلس ضد إدراج القضية[2].

وفي 20 أغسطس من العام نفسه كررت الدول العربية مطالبها للنظر في القضية، خلال اجتماعات مجلس الأمن، وأشارت إلى أن عُمان تتمتع باستقلالها منذ زمن بعيد، وأن معاهدة السيب لعام 1920م هي اعتراف دولي بذلك، كما ندد بالاعتداءات البريطانية، وطالبت مجلس الأمن ببحث الشكوى التي قدمتها الدول العربية لإزالة العدوان, مؤكدة أن استمرار الحالة يهدد سلامة المنطقة، كما طالبت بوضع القضية العُمانية في جدول أعمال مجلس الأمن الدولي[3].

واجه الطلب العربي معارضة بريطانية قوية؛ حيث صرح المندوب البريطاني بأنه ليس هناك دولة عُمان مستقلة، وأن عُمان هي من سلطة مسقط وعُمان، وأن سيادة المناطق الساحلية لمسقط والمناطق الجبلية لعُمان معترف بها دوليًا في عدة معاهدات، وأن اتفاق السيب المعقود في عام 1920م لا يعد معاهدة معقودة بين دولتين متميزتين، إنما هو اتفاق معقود بين السلطان وبين عدد من رؤساء القبائل بعد قمع الاضطرابات التي قامت داخل حدود عُمان، وقد منح ذلك الاتفاق تلك القبائل استقلالًا داخليًا محدودًا، ولكنه لم يعترف أبدًا بعُمان دولة مستقلة، وقد أدى ذلك الأمر إلى عدم إدراج القضية ضمن جدول أعمال المجلس، إذ وقفت الصين الوطنية إلى جانب بريطانيا وأصرت على عدم إدراج القضية لحين توافر المعلومات عنها[4].

---

(1) ثابت غازي بدر: مرجع سابق، ص ص123-125.

(2) ثابت غازي بدر: مرجع سابق، ص ص153-154.

(3) نفس المرجع: ص154.

(4) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: مرجع سابق، ص ص344-348.

في تلك الأثناء تراجعت قوات الإمام إلى المناطق الجبلية في منطقة الجبل الأخضر، وخاضت حرب عصابات ضد القوات البريطانية وقوات السلطان، واستمرت المعارك بين الجانبين خلال النصف الأول من عام1958م، ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة البريطانية بأنه لا يوجد حل عسكري كامل لهذه القضية، وضغطت الحكومة البريطانية على السلطان من أجل إجراء مفاوضات مع قادة الثورة[1].

ثانيًا- المفاوضات البريطانية مع الإمام:

سعت بريطانيا لإجراء مفاوضات مع الإمام من أجل إنهاء القتال الدائر، فوضع الإمام مجموعة من الشروط من أجل التوقف كان أبرزها: تشكيل لجنة محايدة تكون مهمتها الإشراف على إجراء المفاوضات، وجلاء القوات البريطانية عن جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام 1955م، وإعادة الأراضي العُمانية السابقة إلى ما كانت عليه بطرد جميع الولاة الذين عينهم السلطان، إلا أن البريطانيين لم يوافقوا على تلك الشروط مما أدي إلى استمرار المعارك[2].

ولزيادة قوة السلطان عقدت بريطانيا مع سعيد بن تيمور في 25 يوليو عام 1958م معاهدة كانت معظم بنودها تدور حول المساعدات العسكرية له ؛ إذ أرادت بريطانيا أن تكسب الرأي العام البريطاني الذي رفض التدخلات في شئون سلاطين وشيوخ الخليج العربي، أما في داخل مسقط وعُمان فقد سعت إلى تعزيز قواتها هناك وإعطاء الصفة الشرعية لعلاقاتها مع السلطان، وإبراز سلطان مسقط وعُمان بأنه رئيس دولة يعقد الاتفاقيات والمعاهدات، كما نصت تلك المعاهدة على تأجير جزيرة مصيرة للبريطانيين، مقابل الدعم البريطاني بكل الوسائل للسلطان [3].

وفي بداية يناير عام 1959م قامت القوات البريطانية بتقديم المساعدة لقوات السلطان؛ فشن هجومًا كبيرًا على الجبل الأخضر، وبعد أن واجه مقاومة من قبل العُمانيين استطاعت تلك القوات أن تدحر قوات الإمامة وإنهاء تمركزها في الجبل الأخضر؛ إذ هرب

(1) ثابت غازي بدر: مرجع سابق، ص ص126-127.
(2) ثابت غازي بدر: مرجع سابق، ص ص130-133.
(3) طيبة خلف عبد الله: جزيرة مصيرة الإستراتيجية دراسة تاريخية وثائقية، مجلة آداب البصرة، عدد39 ، العراق، 2005م ، ص42

جميع الزعماء والقياديين إلى المملكة العربية السعودية ، كغالب بن علي وأخيه وكذلك سليمان بن حمير[1] .

أعلنت بريطانيا على إثر خروج قوات الإمام وقياداته إلى الخارج في يوم 9 فبراير من العام نفسه انتهاء العمليات العسكرية بصورة رسمية بعد أن تبادل السلطان مع القائد البريطاني هيث M.L. Heath التهاني بتلك المناسبة[2].

وفي ضوء ذلك بادرت بريطانيا إلى استئناف المفاوضات مع القادة في الخارج لإيقاف القتال، فاتصل المعتمد البريطاني في البحرين في يونيو 1959م بالقادة العُمانيين، وتقرر عقد الاجتماعات في عام 1960م ببيروت، وبالفعل تم عقد أولى تلك الاجتماعات في 17 يوليو، ومثل الجانب البريطاني نورمان Norman المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، ومثل الإمام الشيخ سليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر، وقدم الوفد العُماني شروطه التي لخصها في :

- إرجاع الأوضاع التي كانت سائدة في عُمان إلى ما قبل عام 1955م وفقًا لمعاهدة السيب .
- إيقاف القتال الدائر وإطلاق سراح جميع المعتقلين في السجون البريطانية.
- السماح بعودة كل العُمانيين الذين خرجوا مضطرين بسبب الحرب إلى الداخل العُماني ودفع تعويضات عن خسائرهم[3].

رد الجانب البريطاني على المطالب العُمانية بالرفض في ديسمبر عام1960م ووافق على إجراء المفاوضات وفقًا لشرطين:

- وقف إطلاق النار من قبل المقاتلين العُمانيين .
- سحب الشكوى المقدمة إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة[4].

---

(1) F.O., 371/140105, Conversation between the Secretary of State and H.H. the Sultan, 2 February 1959; F. O., 371/140073, account of the Campaign in Central Oman from September 1957-May 1959, 29 May 1959.

(2) F. O., 371/126875, telegram from F.O. to Bahrain, 12 March 1959.

(3) عماد بن جاسم بن محروس: الأزمات السياسية في عمان والمواقف العربية منها 1952-1975م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2018م، ص80.

(4) ثابت غازي بدر: مرجع سابق، ص ص148-150.

وهكذا انتهت تلك المفاوضات بالفشل وكان كل طرف يُحمّل الطرف الآخر مسئولية عدم نجاحها ، فالبريطانيون يصرحون بأن العُمانيين قد وضعوا شرط الاعتراف باستقلال عُمان شرطًا أساسيًا لإجراء المفاوضات، في حين أن الجانب العُماني يذكر بأن البريطانيين مصرون على سحب القضية من مجلس الأمن[1].

ثالثًا- عرض القضية على الأمم المتحدة:

تزامنت المفاوضات البريطانية مع الإمامة مع المساعي العربية لإدراج القضية العمانية ضمن مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي سبتمبر 1960م قدمت الدول العربية طلبًا بإدراج قضية عُمان في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة ، وذكرت الجمعية بالعمليات العسكرية التي بدأت منذ عام 1955م مؤكدة أن السبب الرئيس فيها النفط، وأن استمرارها يخالف مبادئ منظمة الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، كما أكدت نضال الشعب العُماني واستقلاله ، واستنكرت كل ما قامت به بريطانيا، ووصفته بأنه عمل وحشي كان القصد من ورائه سلب حرية الشعب العُماني, الذي رفض قبول السيطرة البريطانية والسلطان[2]، إلا أن اللجنة السياسية لم تتمكن من النظر في الموضوع بعد أن أحيل إليها مما جعل الجمعية العمومية تعمل على تأجيل القضية إلى الدورة السادسة عشرة لعام 1961[3].

عارضت بريطانيا إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وصرح باتريك دين Patrick Din المندوب البريطاني، بأن الاتهامات التي وجهها العرب لا أساس لها من الصحة[4].

إلا أن الضغوط العربية دفعت الأمم المتحدة إلى مناقشة القضية بين عامي 1961-1962م، وفي محاولة من بريطانيا لإجهاض التحرك العربي أعلن الممثل البريطاني في الأمم المتحدة في 11 ديسمبر 1962م، أن الحكومة البريطانية قد أبلغت سلطان مسقط وعُمان بوجهات نظر الدول حول إرسال مبعوث من الأمم المتحدة إلى عُمان، وعلى الرغم من معارضته لذلك الأمر - على

---

(1) صلاح العقاد: معالم التغير في دول الخليج، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972م، ص100.

(2) جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص291.

(3)Year Book of the United Nation: 1960, Office of public information united nations, New York, pp. 194-195.

(4) صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 1961/9/22م.

اعتبار أن الأمم المتحدة تناقش قضية داخلية تخصه وحده- فإنه مستعد لدعوة ممثل شخصي للسكرتير العام لزيارة عُمان وتقصي الحقائق، وقد أجاب السكرتير العام يوثانت Youthant بالموافقة على عرض السلطان[1].

وفي الثلاثين من أبريل عام 1963م أرسل السكرتير العام مبعوثه الخاص السفير السويدي في أسبانيا "دي ربينج "، وقد ذهب المبعوث إلى البحرين ومسقط وعُمان وبيروت، ومن هناك سافر إلى السعودية؛ حيث التقى الإمام وبعدها سافر إلى لندن ومنها توجه نحو نيويورك، إذ رفع تقريره إلى السكرتير العام للأمم المتحدة[2].

رفع دي ربينج تقريره إلى السكرتير العام في يوليو 1963م موضحًا فيه زياراته ولقاءاته بالمسئولين[3]، وكان التقرير بصفته العامة لا يصب في مصلحة الإمامة؛ إذ كان مختصرًا ولم يأخذ آراء الشعب العُماني, ولم يذكر أي مقاومة للشعب العُماني للوجود البريطاني أو السلطان، إلا أنه أوضح كثيرًا من الأمور التي تدين السلطان سعيد بن تيمور، كاعتماده على الأجانب ضد العُمانيين، وكونه في صالح بريطانيا في أغلب جوانبه[4].

عارضت الدول العربية ما جاء في التقرير، وبدعم مصري استقبل أمين عام جامعة الدول العربية في مارس 1964م وفدًا عمانيًا لتسوية ما بين الفصائل العمانية؛ وأسفر هذا الاجتماع عن وضع ميثاق وطني لتحرير عُمان، ودعم الكفاح المسلح[5].

وفي سبتمبر 1966م وافقت جامعة الدول العربية على اقتراح الأمانة العامة بدعم قضية عُمان أمام لجنة تصفية الاستعمار، وتقديم كافة المعونات إليها[6].

إثر ذلك تقدمت مصر بمشروع قرار إلى لجنة الوصاية في ديسمبر 1966م يدعو بريطانيا إلى سحب قواتها ووقف تحكمها

(1) ثابت غازي بدر: مرجع سابق، ص ص160-165.
(2) نفس المرجع: ص ص167-171.
(3)Year Book of the United Nation: 1963, Office of public information united nations, New York, pp. 70-71.
(4) عماد بن جاسم بن محروس: مرجع سابق، ص ص81-82.
(5) نفس المرجع: ص ص82-83.
(6) نفس المرجع: ص83.

في المنطقة، وقد عرض على التصويت بعد إقراره في لجنة الوصاية ففاز بالأغلبية[1].

إلا أن بريطانيا نجحت في وقف القرار، وخلال الفترة ما بين عامي 1968 و1969م تقدمت مصر إلى الأمم المتحدة بمشروعين يتضمنان نفس ما تضمنته المشاريع السابقة من دعوة بريطانيا للانسحاب من عُمان، إلا أن بريطانيا نجحت في إيقافهما، ونتيجة لذلك ظلت القضية العمانية مطروحة في الأمم المتحدة حتى عام 1970م، دون التوصل إلى تسوية، وفي ديسمبر عام 1970م نالت القضية العُمانية تأييدًا أخيرًا من الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إذ تبنت الدول الأعضاء قرارًا جماعيًا نص على إنهاء السيطرة البريطانية على عُمان، وحق شعبها في تقرير مصيره، وكانت نتيجة التصويت إلى جانب ذلك القرار (70) دولة ومعارضة (17) وامتناع (22) عن التصويت عليه[2].

وكان ذلك آخر قرار حصلت عليه القضية العُمانية في الأمم المتحدة، بسبب التغيير الذي حصل في نظام الحكم في عمان، فمع وصول حكومة المحافظين إلى الحكم في بريطانيا في يوليو 1970م، أعدت وزارة الخارجية تقريرًا عن الوضع في عمان، وذكرت فيه أن عدم الاستقرار في عمان قد يؤدي إلى الإضرار بعملية الانسحاب البريطاني، وطلبت من موظفيها في عمان عدم الوقوف في طريق أي محاولة لتغيير الحكومة في عمان[3].

وفي ضوء ذلك ساندت بريطانيا قابوس في الانقلاب على أبيه، فشارك في الانقلاب الضباط البريطانيون في جيش السلطان، وعلى رأسهم أولدمان Oldman وزير الدفاع في الجيش السلطاني، وتيم لاندن TIM Landon الضابط في الاستخبارات في قوات السلطان، كما أمنت الحكومة البريطانية تعاون السيد طارق بن تيمور وحصلت على موافقته على تولي قابوس الحكم[4].

---

(1) Year Book of the United Nation: 1966, Office of public information united nations, New York, p.229.

(2) عبد الحميد شلبي: موقف ثورة يوليو من قضية الإمامة في عمان ، بحث ضمن كتاب (خمسون عامًا على ثورة يوليو 1952م)، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2003م، ص ص388-390.

(3) Townsend, John: Oman the Making of Modern Sate, London, 1977, P.74.

(4) Peterson, J.E.: Oman in the Twentieth Century, Croom Helm, London, 1978, p.202.

وفي الثالث والعشرين من يوليو 1970م شن أتباع السيد قابوس هجومًا على قصر السلطان، وتمكنوا من جرحه والقبض عليه؛ حيث أرغم على توقيع وثيقة تنازل عن العرش لابنه قابوس، ثم نقل إلى البحرين للعلاج، ثم نقل إلى بريطانيا وظل بها إلى أن توفي في أكتوبر 1972[1].

ومع مجيء قابوس بن سعيد إلى الحكم سعى إلى التقرب من الدول العربية، وبفضل الدعم البريطاني لم تعرض القضية مرة ثانية.

الخاتمة

- أدت بريطانيا دورًا مهمًا في النزاع بين السلطنة والإمامة، وكان التدخل العسكري البريطاني في سلطنة عُمان عاملًا حاسمًا في الحفاظ على حكم البوسعيديين، وحماية السلطنة من الأزمات الداخلية، فدعمت قوة السلطان ضد الإمامة، وعلى الرغم من مقاومة قوات الإمام، فإنها لم تستطع الصمود في وجه القوات البريطانية التي استخدمت كافة أنواع الأسلحة للقضاء على قوات الإمام.
- أدى نمو الوعي السياسي وحركات المعارضة في الخليج، وازدياد الشعور القومي، الذي كانت تغذيه الثورة المصرية - ثورة يوليو 1952م- إلى انهيار هيبة بريطانيا في الخليج، ومثل مشاركة بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر بداية النهاية للوجود البريطاني في الخليج، وقد عزز من هذا التوجه الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تعاني منها بريطانيا، مما دفعها في النهاية إلى الإعلان في عام 1968م عزمها الانسحاب من الخليج في نهاية عام 1971م، ونتيجة لذلك رأت بريطانيا ضرورة تسوية النزاع بشكل سلمي من خلال التفاوض مع ممثلي الإمام، إلا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن أية نتائج.
- على الرغم من اضطرار الإمام للفرار من عُمان، فإن الدعم العربي وبخاصة المصري أسهم في تعزيز وضع الإمامة في المحافل الدولية، وبفضل الجهود المصرية تم عرض القضية على الأمم المتحدة، إلا أن الحكومة البريطانية نجحت في إعاقة اتخاذ أي قرار يخدم الإمامة.

[1]Ibid: p.203.

- كان وجود السلطان سعيد بن تيمور على رأس السلطة، وسياسته التعسفية يقف عائقًا أمام إنهاء القضية؛ لذا ساعدت بريطانيا ابنه قابوس في الوصول إلى الحكم، الذي تمكن من كسب الدول العربية إلى جانبه، ونتيجة لذلك تم حفظ القضية في عام 1970م، ولم تعرض في الأمم المتحدة مرة ثانية، واضطر الإمام إلى البقاء خارج السلطنة، مما أسهم في تفرغ السلطان قابوس للقضاء على ثورة ظفار.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- الوثائق البريطانية غير المنشورة:

- F. O., 371/126875, Paper Prepared by Intelligence Committee in the Situation in Muscat, 16 June 1957.
- F. O., 371/126875, telegram from F.O. to Bahrain, 18 June 1957.
- F. O., 371/126875, outward telegram from Commonwealth Relations Office to U. K. High Commissioners in many Countries, 22 July 1957.
- F. O., 371/126875, telegram from Bahrain to F.O., Specific Plans for air Strikes agreed with Sultan, 22 July 1957.
- F.O., 371/140105, Conversation between the Secretary of State and H.H. the Sultan, 2 February 1959.
- F. O., 371/126875, telegram from F.O. to Bahrain, 12 March 1959.
- F. O., 371/140073, account of the Campaign in Central Oman from September 1957-May 1959, 29 May 1959.

ثانيًا- الوثائق المنشورة:

1- العربية:

- موسوعة عمان في الوثائق السرية البريطانية، المجلد الثالث، إعداد وترجمة: محمد بن عبد الله الحارثي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م.

2- الأجنبية:

- Year Book of the United Nation: 1960, Office of public information united nations, New York.
- Year Book of the United Nation: 1963, Office of public information united nations, New York.

ثالثًا- الرسائل العلمية:

- ثابت غازي بدر: الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة في عمان 1913-1965م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2009م.
- عماد بن جاسم بن محروس: الأزمات السياسية في عمان والمواقف العربية منها 1952-1975م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2018م.

رابعًا- المراجع العربية:

- جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1976م.
- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المشكلات العالمية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958م.
- صلاح العقاد: معالم التغير في دول الخليج، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972م.

خامسًا- المراجع الأجنبية:

- Clements, F.A, Oman, The Reborn Land, London, 1980.
- Peterson, J.E.: Oman in the Twentieth Century, Croom Helm, London, 1978.
- Skeet, Ian: Muscat and Oman the end of an era, Faber and Faber, London, 1974.
- Townsend, John: Oman the Making of Modern Sate, London, 1977.

سادسًا- البحوث:

- طيبة خلف عبد الله: جزيرة مصيرة الإستراتيجية دراسة تاريخية وثائقية، مجلة آداب البصرة، عدد39 ، العراق، 2005م.

- عبد الحميد شلبي: موقف ثورة يوليو من قضية الإمامة في عمان، بحث ضمن كتاب (خمسون عامًا على ثورة يوليو 1952م)، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2003م.

سابعًا- الصحف:

- صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 1961/9/22م.